الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

عرف الاقتصاد عهدًا جديدًا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وظهر عدد من المفكرين الاقتصاديين وخاصة في انجلترا، التي كانت آنذاك على رأس الدول الصناعية التي بدت فيها معالم النظام الرأسمالي. ومن أمثالهم: آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وتوماس مالتوس، الذين قدموا ما عُرف بالنظرية التقليدية.

تميز فكر هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلاً دقيقًا صلبًا، ومتابعة التطور التاريخي الذي أدى إلى نشأة هذا النظام. كان الاعتقاد السائد لدى أنصار تلك المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الطبيعية. ونقطة الانطلاق لديهم كانت اهتمامهم بالدولة ودورها في خلق ثروة الأمم لا مجرد توزيعها. تلك الفكرة قدمها آدم سميث من خلال كتابه «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم»، الذي ظهر في نفس عام استقلال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني، حيث دافع سميث عن تحريرها باعتبار أن المستعمرات تكلف الأمة أكثر مما تعطيها، ودافع عن الحرية الاقتصادية ورأى في تقسيم العمل سببًا في زيادة الإنتاجية، لكنه في الوقت ذاته يضعف استقلال الفرد ويربطه بغيره في المجتمع، وانتهى بالإشارة إلى أهمية الأخذ بسياسة الحرية الاقتصادية.

أما دافيد ريكاردو، فكانت أهم إسهاماته في النظرية الاقتصادية، تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتي أكد على اختلافها الجذري عن التجارة الداخلية، وأن هناك مصلحة في قيام التجارة بين البلدان. بينما اشتهر توماس مالتوس بنظريته في السكان، ودفاعه عن طبقة ملاك الأراضي الذين يميلون بطبيعتهم إلى الاستهلاك وبذلك يساعدون على زيادة الطلب الفعلي.

1- آدم سميث (1723-1790):

ولد آدم سميث سنة 1723 وهو اسكتلندي، تعلم في جامعات غلاسكو وأكسفورد، ثم باشر مهنة التدريس، فأصبح أستاذ المنطق والفلسفة الأخلاقية في جامعة غلاسكو. وقد أمضى سنتين في فرنسا ثم حصل على منحة مكنته من التفرغ للكتابة والتأليف.

يعتبر آدم أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وهو يشغل وظيفة جامعية، مما انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لأفكاره. ومنذ ذلك الحين، نجد أن معظم التطور في النظرية الاقتصادية قد جاء من مفكرين يعملون في التدريس بالجامعات.

وبرغم أن سميث بدأ حياته أستاذا للمنطق إلا أن اهتماماته بالمشاكل الاقتصادية قد بدأ قبل تعيينه أستاذا في غلاسكو. ويتضح ذلك من أول كتبه "نظرية الشعور الأخلاقي" سنة 1759. على أن المؤلف الذي تعود إليه شهرة آدم سميث هو ثروة الأمم سنة 1776. وهو يحتوي على أفكار سميث في النظرية الاقتصادية. وبالرغم من هذا الكتاب لا يتضمن إشارات كثيرة للمفكرين السابقين إلا أنه من السهل اكتشاف أن أفكاره لم تكن كلها جديدة ومبتكرة.

فمن الناحية الفلسفية كان آدم سميث ينتمي إلى المدرسة الطبيعية التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاما طبيعيا، وأن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة بصورة أفضل من أي نظام آخر.

الأساس النظري لفلسفة آدم سميث: لن نجد في كتاب آدم سميث إشارة ظاهرة وصريحة إلى الفلسفة السياسية التي يؤمن بها. فباستثناء الفصل الثاني من الكتاب الأول، لا نجد إشارة صريحة عن الإطار الفلسفي والسياسي لأفكاره. ومع ذلك فيمكن استخلاص الفلسفة السياسية من كتاباته الأخرى.

فقد كان يرى أن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للصالح العام، فالدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة، والصالح العام هو دائما الغاية والهدف، وهناك عبارتان مشهورتان لآدم سميث في هذا الصدد يقول في الأولى "ليس بفضل وكرم الجزار أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية. وهكذا فعندما نتوجه إليهم إننا لا نعرض عليهم حاجتنا، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية. فلا أحد سوى الشحاذ الذي يمكن أن يعتمد في حياته على أفضال الآخرين". أما العبارة الأخرى الشهيرة أنه يقول فيها عن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية بأنه "بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة فهو غالبا ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فاعلية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة، فأنا (سميث) لم أصادف خيرا من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة.

استخلص سميث أن الحكومة فيما جاوز وضع الإطار القانوني والاقتصادي السليم، فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة في تحقيق المصلحة العامة، وأن تدخل الحكومة في النشاط الإنتاجي يكون ضارا في أغلب الأحوال. وطالما أن الأفراد هم أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة، وطالما أن النظام الطبيعي يؤدي إلى تنسيق بين المصلحة الخاصة والعامة، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة أو بالأحرى عدم مجاوزة التدخل الدولة للحدود اللازمة. الدولة ضرورية ولكنها فيما جاوز الحدود الطبيعية تمثل ضررا وخطرا على الرفاهية العامة.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن آدم سميث، وإن كان يدافع عن الحرية الاقتصادية، فإنه لم يقصد فقط معارضة التدخل المتزايد للدولة، بل إنه هاجم في الوقت نفسه القيود التي يمكن أن يفرضها التجار وأصحاب الحرف على حرية النشاط الاقتصادي.

وقد ظل الاهتمام والبحث عن مصدر الثروة وأساسها شاغلا للاقتصاديين فترة طويلة. فالتجاريون وجدوا هذا المصدر في التجارة الخارجية، الطبيعيون في الأرض، أما سميث فقد أوضح أن العمل هو المصدر النهائي للثروة وثروة البلد تتوقف على: إنتاجية العمل، وحجم قوة العمل المنتج.

والبحث في الإنتاجية يؤدي إلى دراسة موضوعات (تقسيم العمل، التبادل، النقود والتوزيع) وهذا هو موضوع الكتاب الأول من ثروة الأمم والبحث في العمل المنتج يؤدي إلى دراسة رأس المال وهو موضوع الكتاب الثاني.

ويبدأ سميث بتحليل **تقسيم العمل**، مبينا أن تقسيم العمل هو مصدر زيادة الإنتاجية، وأورد في هذا الصدد مثالا أصبح شهيرا حول صناعة الدبابيس بين فيه كيف تزداد الإنتاجية بشكل كبير بعد إدخال نظام تقسيم العمل. ورأى أن السبب في تقسيم العمل هو الميل للمبادلة. وواضح هنا أن سميث قد خلط بين السبب والنتيجة. في الواقع أن تقسيم العمل هو الذي أدى للمبادلة وليس العكس.

ودفعه بحثه عن المبادلات إلى دراسة القيمة، وقد قام في صدد نظرية القيمة بالتفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. الأولى شخصية تختلف من شخص إلى آخر والثاني موضوعية. كما لاحظ أن قيمة الاستعمال قد تختلف اختلافا كبيرا عن قيمة المبادلة وأعطى مثالا لذلك (الماء والماس). فالماء يتمتع بقيمة استعمال كبيرة جدا وقيمة مبادلة صغيرة والماس عكس ذلك تماما.

نظرية القيمة، وتنصرف إلى تحديد قيمة المبادلة. وبرغم أن آدم سميث حاول أن يبين الأسباب التي تعطي قيمة مبادلة للأشياء إلا أنه لم ينجح في عرض نظرية واحدة واضحة. ويرى بعض الاقتصاديين أن آدم سميث عرض على الأقل ثلاث نظريات للقيمة: نظرية العمل، ثم أضاف إلى هذه النظرية بعض عناصر الطلب والعرض كمحددات للقيمة. واتجهت بعض دراساته لرأس المال إلى الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج التي تأخذ في الاعتبار عناصر النفقة الأخرى غير العمل. وقد خلط آدم سميث بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة واستخدام العمل في أماكن متعددة أحيانا باعتباره مقياسا للقيمة وأحيانا باعتباره أساسا لتحديد القيمة.

وإذا كان آدم سميث قد انتهى إلى استخدام العمل كأساس لتحديد القيمة، فإنه لم يلبث أن تبين أن هذه النظرية لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية، وأنه بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع. قيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط، وإنما يجب أيضا أن يؤخذ في الاعتبار رأس المال المستخدم فيها، وبذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر في تحديد قيمة السلعة، وهكذا أدخل سميث الربح في مكونات القيمة. وبذلك انتهى إلى نظرية "نفقة الإنتاج" التي تأخذ إلى جانب الأجر، بكل من الربح والريع عند تحديد قيمة السلعة. وأشار آدم سميث إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق، فهذا الثمن يتحدد طبقا لاعتبارات العرض والطلب.

شروط ونتائج التقدم عند آدم سميث: كان سميث يؤمن بوجود قواعد تضمن تقدما مستمرا في الحياة الاقتصادية، ولذلك حاول أن يبين شروط هذا التقدم في الكتاب الثاني والكتاب الثالث لمؤلفه. وفي نظريته للتقدم، سجل آدم سميث تقدما على التفكير السابق وخاصة من جانب التجاريين، فبين أنه ليس صحيحا إن ما تكسبه دولة تخسره أخرى. ففي التجارة الخارجية كما في الداخلية تعود الفائدة على الطرفين. والتجارة الخارجية تقوم عنده على اختلاف المزايا المطلقة.

كذلك هاجم التجاريين في دعوتهم إلى اكتناز الذهب والفضة، مبينا أن زيادة الذهب في ذاتها لا تؤدي إلى زيادة ثروة الأمم ولكنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للدول الأخرى، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات وتحقيق عجز في الميزان التجاري مما يؤدي إلى خروج الذهب وإعادة التوازن.

وعارض سميث سياسة القيود الجمركية وما تؤدي إليه من سوء لتوجيه رؤوس الأموال، كذلك أدى اهتمامه بدور رأس المال في التقدم الاقتصادي إلى بحث الادخار، وهو من وجهة نظر الفرد تضحية بالاستهلاك، ولكنه بالنسبة للجماعة يعبر عن اتجاه المجتمع لبناء رأس المال.

على أن أهم ما أورده سميث من شروط وأسباب لتقدم هو ضرورة توفير الشروط المناسبة للنشاط الاقتصادي، والاعتماد على أهمية الباعث الشخصي مع وجود الضوابط الاجتماعية لكي تعمل السوق في إطار من القانون وغيرها من مؤسسات العمل الاجتماعي.

2- ديفيد ريكاردو (1772-1823):

يعتبر ويكاد وأكبر ممثل للمدرسة التقليدية الإنجليزية. ولد من أم بولندية من أصل يهودي، واشتغل بأعمال الأوراق المالية مثل والده. وكون ثروة واشترى أرضا ودخل البرلمان وكتب عدة مؤلفات أهمها مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817. وظهرت الطبعة الثالثة سنة 1821. ولم يكن لريكاردو نفس سهولة العرض والوصف مثلما كان لآدم سميث، ولعل ذلك يرجع إلى اشتغال الأخير بمهنة التدريس في الجامعة في حين أن ريكاردو عاش حياته في وسط الأعمال، وبذلك تميزت كتاباته بأنها صعبة وموجهة أساسا للمتخصصين. ومع ذلك فقد امتاز أسلوبه بأنه أكثر علمية ودقة من أسلوب آدم سميث المرسل، وقد استخدم في عرضه لأفكاره طريقة التحليل عن طريق الاستنباط المنطقي، مما دعاه إلى الالتجاء إلى أسلوب مجرد يصعب فهمه في كثير من الأحوال بعكس سميث الذي جمع الى الاستنباط استخدام الأمثلة التاريخية.

ويستند التحليل الاقتصادي عند ريكاردو إلى عدد كبير من الفروض المقبولة مقدما. وتقوم هذه الفروض في مجموعها على أن الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن. ومع ريكاردو، لم تعد اليد الخفية التي توفق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تعبيرا عن العناية الإلهية والنظام الطبيعي كما كان اعتقاد أدم سميث، بقدر ما أصبحت نتيجة للتنظيم الاجتماعي وبخاصة للمنافسة بين الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع.

وبرغم أسلوب ريكاردو المجرد فقد كان رجلا عمليا يفكر في المشاكل العملية التي واجهت عصره، وفي مقدمتها مشكلة الضرائب على الحبوب. وقد ساهم ريكاردو بمساهمات في تطوير النظرية الاقتصادية وفي نظرية القيمة على الأخص، وقد احتلت مكانا رئيسيا في تحليله. وتعتبر إضافات ريكاردو سواء في نظرية التجارة الدولية أو في فكرة الريع هي أساس الفكر المعاصر. أما نظرية التوزيع فقد اعتبرها ريكاردو هدف الدراسة الاقتصادية. فعنده أن الهدف من دراسة الاقتصاد السياسي هو بحث كيفية توزيع الناتج، وذلك بعكس سميث الذي يرى أن هدف الدراسة هو البحث عن أسباب الثراء وزيادة الإنتاج.

نظرية القيمة والتوزيع: بدأ ريكاردو بقبول مبدأ التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، وبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات قيمة المبادلة. وقد رأى أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة، فلا بد أن يكون لها قيمة استعمال. فقيمة الاستعمال شرط لقيام قيمة المبادلة في السلع، ولكن قيمة الاستعمال أو المنفعة لا تصلح معيارا لقيمة المبادلة، فهذه القيمة تحدد وفق لعناصر الندرة

أو العمل المبذول في السلعة. وباستخدام فكرة العمل المبذول في الإنتاج نجد أن ريكاردو قد بذل محاولة للتغلب على الصعوبة التي واجهت آدم سميث من حيث اشتراك رأس المال في الإنتاج، فرأس المال عند ريكاردو لا يعدو أن يكون عملا مختزنا وبشكل غير مباشر. وعلى ذلك فتحديد قيمة السلعة يتطلب تحديد العمل المبذول فيها سواء في شكل عمل جار أو عمل مختزن (رأس المال). وقد فرق ريكاردو بين القيمة والثمن؛ فالثمن قد يختلف عن القيمة المحددة على الوجه المتقدم. الثمن هو ما يظهر في السوق وفقا لظروف العرض والطلب، وهو يتجه إلى القيمة الحقيقية كما تحددها نظرية العمل.

وقد اعتقد ريكاردو فيما يتعلق **بنظرية التوزيع** أنه يمكن فصلها عن نظرية القيمة، إذ أنها تتعلق بكيفية الناتج في المجتمع، وقد رأينا كيف أن الأجور تتحدد عند المستوى اللازم لحفظ الحياة للعمال. وأما فيما يتعلق بالأرباح فإنه لم يعط تفسيرا معقولا لها.

وقد كان تحليل ريكاردو لنظرية الريع أكثر توفيقا من نظرته إلى الربح، وفتح بها آفاقا جديدة للتحليل الاقتصادي، حيث أعطى أساسا للدراسات الحدية، وفكرة القانون تناقص الغلة.

النفقات النسبية ونظرية التجارة الخارجية: ربما تكون إسهامات ريكاردو في صدد التجارة الخارجية هي أهم الإسهامات الباقية لريكاردو في النظرية الاقتصادية المعاصرة.

فعندما تعرض أدم سميث لنظرية التجارة الخارجية، لم يجد فرقا بينها وبين التجارة الداخلية. فالتخصص في إنتاج سلعة ما في مكان معين يتوقف على النفقات المطلقة. فمنطقة معينة داخل الدولة أو خارجها تتخصص في إنتاج سلعة، إذن إذا كانت تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها. وعلى ذلك فإن النفقات المطلقة أو المزايا المطلقة هي التي تحكم التخصص الدولي، كما هو الشأن في التخصص المحلي، وقد كان سميث كما رأينا من أنصار حرية التجارة، حيث أنها تساعد على اتساع السوق، وبالتالي زيادة القدرة على تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. فحرية التجارة عند آدم سميث هي امتداد لفكرة أهمية الأسواق وما يترتب عليها من زيادة في الإنتاجية.

ولكن ريكاردو رأى أن التجارة الخارجية تختلف جذريا عن التجارة الداخلية، وأن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون حاجة إلى اختلاف في النفقات المطلقة. ويكفي في هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تحقق التجارة نفعا لكل منهما، وقد تجد دولة أنها تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة، ولكنها تحقق فائدة برغم ذلك من دخولها في التجارة مع دولة أقل منها كفاءة في إنتاج هذه السلع، ويكفي لذلك أن يكون هناك اختلاف في المزايا النسبية فالعبرة بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة.

وأشار ريكاردو أن عناصر الإنتاج لا تنتقل، أو لا تنتقل بنفس السهولة بين الدول، كما تنتقل داخل الدولة الواحدة، وعلى العكس، فإن السلع تتبادل بحرية كاملة داخل حدود الدولة الواحدة، وفي ظل هذه الأوضاع فإنه يكفي لقيام التجارة الدولية تمتع الدول بمزايا نسبية وإن لم يتوافر لها أي ميزة مطلقة.

ولشرح ما تقدم افترض ريكاردو دولتين، إنجلترا والبرتغال، وأن كلا منهما ينتج سلعتين، هما العصير والمنسوجات. وافترض أنه بالرغم من أن إحدى هاتين الدولتين (البرتغال) تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج السلعتين، فإنها تتمتع بمزايا نسبية أكبر في إنتاج إحدى السلعتين، وعلى العكس، إن الدولة الأخرى (إنجلترا) بالرغم من أنها أقل كفاءة بشكل مطلق في إنتاج السلعتين، إلا أنها أقل سوءا في إنتاج إحدى السلعتين، وبالتالي فإنها تتمتع بوضع نسبي أفضل في إنتاج هذه السلعة. وقد أوضح ريكاردو أن مصلحة الدولتين في الوقت نفسه أن يتخصص كل منهما في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وأن التبادل يحقق لهما معا وضعا أفضل.

ولتوضيح ذلك نأخذ مثالا عدديا فنفترض أن عدد الساعات اللازمة لإنتاج كميات محددة من كلا السلعتين هو على نحو التالي في كل من البلدين:

	العصير	المنسوجات
البرتغال	80 سا	90 سا
انجلترا	120 سا	100 سا

من الواضح، في هذا المثال أن النفقة المطلقة للإنتاج في البرتغال أقل من النفقة المطلقة للإنتاج في إنجلترا في كلتا السلعتين. فإنتاج العصير طن مثلا يحتاج إلى 80 ساعة عمل في البرتغال مقابل 120 ساعة عمل في إنجلترا. وبالمثل فإن إنتاج المنسوجات في البرتغال يحتاج إلى 90 ساعة عمل مقابل 100 ساعة عمل في إنجلترا. ولذلك فإن التكاليف أو النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين أقل في البرتغال منها في إنجلترا. ولكن النفقات أو التكاليف النسبية تختلف في البلدين. فإذا كانت قيمة كل سلعة تتحدد وفقا لما بذل فيها من عمل وهي نظرية ريكاردو، فإن معدل أو نسبة التبادل بين السلعتين في البرتغال يختلف عن معدل ونسبة التبادل بين السلعتين في إنجلترا وذلك قبل قيام أي تجارة بين البلدين. وتقاس الميزة النسبية بين البلدين باختلاف معدلات التبادل في كل منهما. ومن المثال السابق يمكن القول إنه في غياب التجارة بين البلدين، يتحدد معدل التبادل بين سلعتين في كل من البلدين على النحو التالي:

البرتغال 100 وحدة عصير تعادل 88 وحدة منسوجات

إنجلترا 100 وحدة عصير تعادل 120 وحدة منسوجات.

وعلى ذلك فإن الأسعار في البلدين للعصير مقابل المنسوجات هي على التوالي:

1- 0.88 1- 1.2

من الواضح من هذا المثال، أنه برغم تفوق البرتغال على إنجلترا في النفقات والمزايا المطلقة لكل من السلعتين، إلا أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج العصير وأن لها مصلحة في التخصص والتبادل الدولي إذا تخصصت في إنتاج العصير وحصلت على المنسوجات من إنجلترا بأي سعر يوفر لها أكثر من 88 وحدة منسوجات. مقابل 100 وحدة عصير.

وبالمثل، فإن إنجلترا برغم تخلفها المطلق في النفقات أو المزايا المطلقة في إنتاج كل من السلعتين إلا أن تخلفها أقل نسبيا في إنتاج المنسوجات، وبالتالي فإن لها مصلحة في التخصص في إنتاج المنسوجات والحصول على العصير من البرتغال بأي سعر يوفر لها الحصول على أكثر من 100 وحدة عصير مقابل 120 وحدة منسوجات، وهكذا نجد أن هناك مصلحة لكل من الدولتين في قيام التجارة الدولية وتخصص كل منهما في السلعة التي يتمتع بها بميزة نسبية، وأن كل تبادل بينهما بأسعار تتراوح بين السعرين السائدين في البلدين يحقق لهما مصلحة إضافية.

وبهذا الشكل أوضح ريكاردو أن قيم التجارة الدولية منوط باختلاف المزايا النسبية وليس فقط باختلاف المزايا المطلقة ولم يزل أساس التجارة الدولية في النظرية الاقتصادية المعاصرة قائما على فكرة اختلاف المزايا النسبية. ولعله من المفيد الإشارة أن فكرة المزايا النسبية تتجاوز في أهميتها النظرية نطاق التجارة الخارجية، فهي تضع قاعدة او مبدأ عاما في استخدام الموارد.

نظرية التطور: طبق ريكاردو أفكاره في القيمة والتوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي، وأدى به ذلك إلى تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعي. وقد كان لتحليل ريكاردو تأثير كبير على الفكر الاقتصادي اللاحق.

2- مالتس (1766-1836):

يعتبر قسم الإنجليزي روبرت مالتس أحد أعمدة الفكر الاقتصادي التقليدي من ناحية، ولكنه أيضا من أوائل من وجهوا النقد إلى هذا الفكر. ولذلك فلا عجب أن نجد أن بعض معارضي المدرسة التقليدية مثل كينز يستندون في بعض آرائهم إلى الأفكار التي نادي بها مالتس من قبل.

وترجع شهرة مالتس في الفكر الاقتصادي إلى نظريته في السكان فقد نشر في عام 1798 مقالة في مبدأ السكان وأثرها على تقدم المجتمع ثم أعاد نشر هذا المؤلف بعد العديد من التعديلات في 1803 ولعل شهرة مالتس ترجع إلى حد بعيد إلى الأفكار التي أوردها في هذا الكتاب.

ولكن مالتس نشر أيضا في 1820 مؤلفا في أصول الاقتصاد السياسي وعدة مقالات أخرى في موضوعات متفرقة من الاقتصاد. وللأسف فإن هذه الدراسات لم تلق عناية الباحثين حتى وجه اللورد كينز النظر إليها.

نظرية السكان عند مالتس: تبلورت أفكار مالتس في السكان نتيجة للمناقشات التي كانت تدور بينه وبين والده حول هذا الموضوع فقد كان والده من المتأثرين بالفيلسوف جودوين وآراءه المتفائلة عن الطبيعة البشرية. فعند جودوين أن البؤس الذي عليه الناس إنما يرجع إلى النظم الاجتماعية. الفاسدة السائدة، أما الطبيعة عنده فهي خيرة. أما مالتس فقد رأى العكس، فليست النظم هي المسؤولة عن البؤس والظلم، وإنما تقع المسؤولية على الطبيعة ذاتها، فقد لاحظ مالتس تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن، ولكنهما لا يتزايدان بنفس المعدل. ويؤدي هذا الاختلال في معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الاجتماعية.

وعمد مالتس إلى تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية، في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية، وأشار مالتس إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل 25 سنة إذا لم تقم عقبات تحول دون ذلك. أما الإنتاج الزراعي فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة.

ويؤدي الاختلال بين الزيادة في السكان والزيادة في المواد الغذائية إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، وقد بين مالتس في أول الأمر أن هذه العوامل تتكون من ما أسماه بالموانع الإيجابية مثل الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض، فهذه العوامل إنما تتدخل في الواقع لإعادة التوازن بين السكان وبين الموارد. ومن هذه الزاوية فإننا لا نستطيع أن ندين الحروب والمجاعات. طالما أنها عوامل طبيعية وضرورية لإعادة التوازن بين السكان وبين الموارد وبخاصة الغذائية.

وهذا هو السبب في أن كثيرا من المفكرين اللاحقين وصفوا مالتس بأنه رجعي يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة، لكن مالتس أضاف في الطبعة الثانية من كتابه إلى هذه الموانع الإيجابية ما أسماه بالموانع الأخلاقية مثل الزواج المتأخر مع العفة. ولم يؤيد مالتس إطلاقا استخدام وسائل تنظيم النسل أو الوقائية نظرا لارتباطه بالكنيسة، فعند مالتس يتزايد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية ولا يتحقق التوازن إلا عن طريق الموانع الإيجابية أو الموانع الأخلاقية.

ونلاحظ ان الآراء التي نادي بها مالتس فيما يتعلق بزيادة السكان وزيادة الإنتاج من المواد الغذائية لم ترتبط بدراسة تطبيقية وإحصائية وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة. ولا شك في أن ذلك يضعف كثيرا من آرائه. فقد تبين أن العالم عرف فيما بعد زيادة ضخمة في الإنتاج سمحت باستيعاب زيادات كبيرة في السكان، مع تحسين في ظروف معيشتهم.

نظرية الطلب الفعلي عند مالتوس: ذكرنا فيما سبق أن أفكار مالتس الاقتصادية لا تقتصر على ما أورده بصدد السكان، وأن ما تناوله في أصول الاقتصاد السياسي لا يقل أهمية. يمكن أن نقول إن التقليديين بصفة عامة قد أخذوا بما عرف بعد ذلك باسم قانون المنافذ الذي ينسب إلى الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي. بمقتضى هذا القانون أن العرض يخلق الطلب المقابل له والمساوي له، فعرض السلع هو محصلة الإنتاج يعني توزيع دخول على عناصر الإنتاج بنفس القيمة وهذه الدخول تتحول إلى طلب على السلع المنتجة ومن ثم فإنه لا يتصور أن يكون العرض أكبر من الطلب.

وقد ظلت هذه الفكرة (قانون ساي) أحد الأسس التي تقوم عليها الأفكار التقليدية حتى اهتزت تماما مع أفكار كينز، فقد نازع مالتس قبل كينز في صحة هذا القانون وبذلك كان من أوائل من أعطوه سندا نظريا للأزمات الاقتصادية. فقد لاحظ مالتس أنه ليس من الضروري أن يكون الطلب الإجمالي مساويا للعرض الإجمالي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمارية. ففي هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الإجمالي أقل من العرض الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى قيام ظاهرة البطالة ولذلك فلم يقبل مالتس بصحة قانون المنافذ بشكل مطلق.